الأمم المتحدة
S/2018/800



Distr.: General
30 August 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير، المقدَّم عملا بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ٢٤٠٨ (٢٠١٨) والفقرة ٥٥ من قرار المجلس ٢٤٣١ (٢٠١٨)، معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما فيها معلومات عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

ثانيا – لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف – التطورات السياسية

٢ - كان تنصيب الرئيس الجديد لمجلس الشعب، محمد مرسَل شيخ عبد الرحمن، في ١٠ أيار/مايو، عقب انتخابه في نيسان/أبريل، بمثابة نهاية لحالة الجمود السياسي التي سادت في الأشهر السابقة. وقد حدد السيد مرسَل، في حفل تنصيبه، أولوياته التشريعية للمجلس، بما في ذلك إنجاز إطار قانوني لانتخابات متعددة الأحزاب، ومشروع قانون ينظم العلاقات بين الحكومات، واستكمال مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت. وقد بدأ البرلمان عطلته في ٩ تموز/يوليه، وسوف يستأنف أعماله في ١٠ أيلول/سبتمبر.

٣ - واجتمع مجلس الأمن الوطني، المؤلف من قادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، في بيدوا في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه. وتوصل أعضاء المجلس إلى اتفاق سياسي من حيث المبدأ على نموذج انتخابي يستند إلى نظام للتمثيل النسبي والقوائم الحزبية المغلقة، بالإضافة إلى اتفاق على ملكية إيرادات النفط والمعادن وإدارتها وتقاسمها. وواصلت الولايات الأعضاء في الاتحاد، في الاجتماع، التعبير عن قلقها إزاء نقص الموارد المخصصة لها من قبل الحكومة الاتحادية. وقبل اجتماع مجلس الأمن الوطني، عقد رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد الاجتماع الثاني لمجلس التعاون بين الولايات في بيدوا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو. ورغم ترحيبهم بالخطة الانتقالية وتسليمهم بما أحرز من تقدم في المناقشات المتعلقة بالانتخابات وتقاسم الموارد، فقد حثوا الحكومة الاتحادية على تقديم الدعم للقوات الإقليمية وأشاروا إلى رغبتهم في الاحتفاظ بالحق في طلب الدعم الخارجي.



040918 040918 18-13751 (A)


٤ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، قام رئيس وزراء إثيوبيا، آبي أحمد علي، بأول زيارة رسمية له إلى مقديشو، وقد أسفرت عن التزام مشترك بين البلدين بتعزيز التعاون، بسبل منها القيام باستثمارات مشتركة في أربع موانئ بحرية في الصومال. وكان قرار الإفراج، الذي صدر في ٢٨ حزيران/يونيه، في حق القائد الأعلى لجبهة تحرير أوغادين الوطنية، الذي كان قد أُلقي القبض عليه في الصومال ونُقل إلى إثيوبيا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، مؤشراً آخر على تحسن العلاقات الثنائية. وزار رئيس الصومال، محمد عبد الله ''فرماجو''، مدفوعاً بتحسن العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، أسمرة للمرة الأولى، بدعوة من الرئيس الإريتري أسياس أفورقي. وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتفق الزعيمان على إقامة روابط دبلوماسية وتعزيز العلاقات الثنائية.

٥ - وفي غلمدغ، تعمق الانقسام داخل القيادة، بين رئيس الولاية، أحمد دوالي غيل ''هاف'' ورئيس حكومة الولاية الشيخ محمد شاكر من جانب، ونائب الرئيس محمد حاشي عبدي ''عرابي'' ورئيس برلمان الولاية علي غال عسير من جانب آخر، بسبب خلاف على تنفيذ اتفاق تقاسم السلطة الموقع في مقديشو في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتتمثل الشواغل الرئيسية في انتهاك البرلمان الجديد للتوازن العشائري الإقليمي واحتواء دستور الولاية الجديد على عدة مواد مثيرة للجدل. وبقي نائب رئيس الولاية في عذاذو، محتفظا بهيكل حكم مواز، في حين كان الرئيس هاف ورئيس الحكومة يديران حكومة الولاية من طوسمريب، العاصمة الرسمية. وفي ١٣ تموز/يوليه، يسر رئيس الصومال إجراء محادثات بين الجانبين في مقديشو، حيث تم التوصل إلى تفاهم بشأن ضرورة احترام اتفاق تقاسم السلطة. وكانت مفاوضات أخرى تجري بين الجانبين، بتيسير من الحكومة الاتحادية. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قام ممثلي الخاص للصومال، ومفوض قوة الشرطة الصومالية، بزيارة غالكعيو حيث ساهمت عملية السلام التي يتولاها الصوماليون، إلى جانب دوريات الشرطة المشتركة في غالكعيو وعمل لجنة السلام المشكلة من جانب زعماء عشائر بارزين وممثلي المجتمع المدني، في إرساء السلام واستعادة الأمن.

٦ - وفي غضون ذلك، استمرت التوترات السياسية بين رئيس جوبالاند أحمد محمد إسلام ''مذوبي'' والحكومة الاتحادية. ففي ١٣ تموز/يوليه في جوبا السفلى، مُنع قائد الفرقة ٤٣ بالجيش الوطني الصومالي الذي عين حديثا، الفريق أول علي محمد محمود ''بوغمادو''، من الدخول إلى كيسمايو من جانب إدارة جوبالاند، التي اعترضت على تعيينه من قبل الحكومة الاتحادية، بدعوى أن إدارة جوبالاند لم تُستشر في تعيينه. وفي ١٤ آب/أغسطس، منع قائد وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في جوبالاند، الذي عين حديثا، ونائبه كذلك من الدخول إلى كيسمايو وتم ترحيلهما لنفس السبب.

٧ - واشتدت كثافة التنافس السياسي في ولاية جنوب غرب الصومال في فترة ما قبل انتخابات رئاسة الولاية التي ستجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأثارت كتل المعارضة مخاوف من أن رئيس ولاية جنوب غرب الصومال، شريف حسن، خطط لإجراء انتخابات في براوه، في إقليم شبيلي السفلى، بدلا من بيدوا، بإقليم باي، الذي هو المقر الحالي للإدارة. وحذرت من أن تغيير مكان الانتخابات قد يؤدي إلى تقسيم برلمان الولاية ويفضي إلى إجراء انتخابات موازية. وردا على تلك المخاوف، أكد رئيس برلمان الولاية أن الانتخابات ستجري في بيدوا وطلب مساعدة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في توفير التدريب والمأوى المؤقت لوحدات الشرطة المكلفة بتأمين العملية. وذكر رئيس البرلمان كذلك أنه سيعين لجنة انتخابية تتألف من أعضاء في برلمان الولاية لصياغة النظام الداخلي والإشراف على الانتخابات.

٨ - ولم يُحرز تقدم يذكر في الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات بين الحكومة الاتحادية و ''صوماليلاند''. وأدى إلى نشوء الهوة بين الجانبين النقل الكامل للتحكم في الفضاء الجوي من مكتب

منظمة الطيران المدني الدولي في نيروبي إلى مقديشو في ٣٠ حزيران/يونيه، ورسالة الاعتراض المقدمة من الحكومة الاتحادية إلى الجهات المانحة بشأن الترتيب الخاص بـ ''صوماليلاند'' – الذي كان قد وضع في عام ٢٠١٣ إلى جانب ميثاق الاتفاق الجديد لضمان تخصيص حصة معينة من الدعم الدولي لـ ''صوماليلاند''. وفي ١ تموز/يوليه، خلال الاحتفالات بيوم الاستقلال الثامن والخمسين، كرر الرئيس فرماجو دعوته إلى إجراء محادثات بين الصومال و ''صوماليلاند''.

٩ – واستضافت الحكومة الاتحادية والسويد والاتحاد الأوروبي منتدى الشراكة المعني بالصومال في بروكسل يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه. وجمع المنتدى ممثلين من ٥٨ بلدا وست منظمات دولية. وشملت النتائج الرئيسية إقرار الجهات الدولية الشريكة لخريطة الطريق السياسية للصومال، ودعم الخطة الانتقالية، والموافقة على إطار المساءلة المتبادلة المحدَّث، ودعم الجهود التي يبذلها الصومال لتعزيز قدرته على تحمل الصدمات الإنسانية حسبما يظهر في إطار التعافي والتماسك. وأكد المشاركون على الحاجة إلى إتمام النموذج الانتخابي وإحراز تقدم نحو الانتهاء من مراجعة الدستور وضمان مشاركة سياسية أكبر للنساء والشباب والفئات المهمشة، وبناء الثقة من خلال المصالحة. ونظمت أيضا مناسبات جانبية بشأن النزوح والحلول الدائمة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وآليات التمويل الابتكارية من أجل التنمية. ووافق المنتدى على أن ينعقد مجددا في مطلع عام ٢٠١٩.

باء – التطورات الأمنية

١٠ – ظلت الحالة الأمنية العامة متقلبة وغير قابلة للتنبؤ بها. فقد استمرت الهجمات المرتبطة بحركة الشباب في جميع أنحاء الصومال، كما تم الإبلاغ عن حوادث نفذتها عناصر يزعم أنها موالية لتنظيم الدولية الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وقل عدد الحوادث الأمنية خلال شهر رمضان مقارنة بالسنوات السابقة. ومع ذلك، وقعت حوادث تتراوح بين القتل المحدد المستهدَفين وهجمات الكر والفر على قواعد الجيش الوطني الصومالي من جانب فرق صغيرة في مقديشو، وبين هجمات أوسع نطاقا ضد قواعد الجيش في مناطق أخرى.

١١ – وأدت التوترات المتصاعدة بين ''صوماليلاند'' وبونتلاند إلى اندلاع أعمال عنف في ١٥ و ٢٤ أيار/مايو، بالقرب من توكاراق، في منطقة سول المتنازع عليها. وأسفرت المواجهة العسكرية عن وقوع عدة إصابات وتشريد حوالي ٠٠٠ ١٥ مدني. وبالاقتران مع انتشار قوات الأمن أو الميليشيات على نطاق واسع، وكذلك التصريحات الاستفزازية الصادرة عن كل من ''صوماليلاند'' وبونتلاند، ظلت الحالة متقلبة للغاية. ومنذ ٢٨ أيار/مايو، حدثت أيضا عدة مظاهرات في سول وسناغ ضد حكومة ''صوماليلاند''.

١٢ – وفي ١ تموز/يوليه، سقطت خمس قذائف هاون بالقرب من بوابة الجزيرة بمطار مقديشو الدولي فأوقعت خمسة قتلى على الأقل من المدنيين و ١٩ جريحا. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم وذكرت أنها كانت تستهدف المطار. وبينت الهجمات، التي نفذت في يوم الاستقلال الوطني في الصومال، حيث فُرضت تدابير أمنية واسعة النطاق في جميع أنحاء مقديشو، استمرار القدرة العملياتية لحركة الشباب. وفي ٢٦ تموز/يوليه، وافق مجلس الوزراء على إسناد المسؤوليات الأمنية في مقديشو إلى فرقة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ وهي وحدة شكلت في أعقاب هجوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في مقديشو، وتعمل تحت قيادة الشرطة الاتحادية.

١٣ - وفي ٧ تموز/يوليه، اقتحمت سيارتان محمّلتان بالمتفجرات، على فترات متقطعة، المبنى الذي يضم مقري وزارة الأمن الداخلي ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في مقديشو. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم الذي أسفر عن مقتل سبعة مدنيين، من بينهم ثلاثة من كبار موظفي وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، وإصابة ٢٧ شخصًا. وأسفر الهجوم أيضا عن تدمير المبنى.

١٤ - وفي ١٤ تموز/يوليه، حاولت حركة الشباب تنفيذ هجوم متطور آخر بالقرب من فندق SYL وحدائق السلام في مقديشو، حيث تقع نقطة التفتيش الرئيسية التي تتحكم في الدخول إلى قصر الرئاسة Villa Somalia. وادعت حركة الشباب أن الهجوم كان يستهدف قصر الرئاسة. وقد استُخدمت في الهجوم مركبتان تحملان أجهزة متفجرة يدوية الصنع وثلاثة من مطلقي النيران، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص على الأقل. كما لحقت أضرار جسيمة بفندق SYL، حيث توجد مؤقتا وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة.

١٥ - وأعلنت أيضا عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن ثلاث عمليات اغتيال في مقديشو في أيار/مايو، وستة حوادث في حزيران/يونيه، منها هجوم باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع تم التحكم به عن بعد، أسفرت جميعها عن مقتل ثلاثة جنود في مقديشو وخمسة في مناطق أخرى من البلد. وفي بونتلاند، استمرت هجمات حركة الشباب أو عناصر يُزعم أنها موالية لتنظيم الدولة الإسلامية على قوات الأمن الصومالية في إقليم باري. وفي ٢٩ أيار/مايو، اشتبكت عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية وشرطة الولاية في قرية عنجيل، قرب بلدة قندلا بإقليم باري. وتبادلا إطلاق النار حتى تراجع مقاتلي التنظيم إلى الجبل شمال عنجيل.

١٦ - وفي ٢ أيار/مايو، اختُطفت موظفة دولية وموظف دولي يعملان في اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مكتبهما في مقديشو على أيدي رجال مسلحين مجهولين. وأُفرج عن الموظف بعد فترة وجيزة، بينما أفادت التقارير أن الموظفة نقلت إلى منطقة قريبة من بلدة هوبيو الساحلية، بإقليم مدق. ونتيجة لذلك، خفّضت اللجنة الدولية عملياتها في الصومال ابتداءً من ٣٠ تموز/يوليه. وتجري حاليا مفاوضات للإفراج عن الموظفة.

١٧ - واستمرت عمليات مكافحة حركة الشباب في أقاليم شبيلي السفلى وجوبا السفلى وغيدو. ففي ٢٤ أيار/مايو، قُتل عشرة من مقاتلي حركة الشباب في غارة جوية خارج محافظة أفغويي. وفي ٩ حزيران/يونيه، هاجمت حركة الشباب الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الأمريكية، التي تعمل عند نقطة أمامية بالقرب مستوطنة سانغوني، بإقليم جوبا السفلى. وفي ٢٣ تموز/يوليه، شنت حركة الشباب هجومًا متطورا على قاعدة سانغوني في بار سونغوني، بإقليم جوبا السفلى، باستخدام مركبات تحتوي على أجهزة متفجرة يدوية الصنع. ولم يتسن تحديد العدد الدقيق للإصابات، لكن بعض المصادر أبلغت عن مقتل أربعة جنود صوماليين وثمانية مسلحين من حركة الشباب.

١٨ - واستمر العنف العشائري في جميع أنحاء الصومال. ففي ٩ أيار/مايو، في محافظة ”عيل أفوين“، في إقليم سناغ، أسفرت اشتباكات بين قبيلة هبر - جيلو في بي - إيدي وقبيلة هبر يونس في سعد في الجراد دين عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصًا، مما حدا برئيس ”صوماليلاند“ إلى إصدار نداء عام بحل المسألة من خلال الحوار. كما تواصلت الاشتباكات الداخلية بين قوات الأمن الصومالية، وأفيد أنها وقعت بشكل رئيسي في مقديشو وإقليم هيران. وازدادت في إقليم سول المتنازع عليه هجمات يزعم أن

حركة الشباب هي التي نفذتها، ولا سيما الاغتيالات المحددة المستهدفين، ربما بفعل استغلال حركة الشباب لصراع توكاراق لتوسيع نطاق وجودها في ”صوماليلاند“ وبونتلاند.

١٩ - وفي ٤ آب/أغسطس، أطلق مجهولون النار على موظفة من منظمة الصحة العالمية خارج منزلها في لاسعانود، بإقليم سول. وكانت الموظفة تتعافى في مرفق للرعاية الطبية.

جيم - التطورات الاقتصادية

٢٠ - في أعقاب عملية تقييم تأثير الجفاف والاحتياجات المتعلقة به، قامت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون بإعداد إطار للتعافي والتماسك، تم تقديمه في منتدى الشراكة المعني بالصومال. وتقود الحكومة الاتحادية جهودا تستهدف تحفيز بناء القدرة على التحمل وتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الذكية مناخيا وتخفيف المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وقد أقر المنتدى بالحاجة إلى نماذج مالية مبتكرة وبالدور الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات التمويل الإنمائي في دعم إعادة إعمار الصومال وإنعاشه.

٢١ - وأنجز البنك المركزي الصومالي المرحلة الأولى من خارطة الطريق الخاصة بالإصلاح الشامل للعملة الوطنية ويسعى حاليا إلى الحصول على دعم مالي لسك الشلن الصومالي قبل نيسان/أبريل ٢٠١٩. وتقوم الحكومة الاتحادية بإنشاء آلية مركزية لجميع عمليات منح التراخيص الحكومية ودفع الرسوم بهدف تحسين الأعمال.

٢٢ - وواصل الصومال بناء سجل بالإصلاحات في إطار البرنامج الذي يرصده خبراء صندوق النقد الدولي. وفي الاستعراض الثاني للبرنامج الثاني الذي جرى في أيار/مايو ٢٠١٨، أبانت السلطات عن أداء مرض بإبداء التزامها المستمر بتنفيذ تدابير الإصلاح في بيئة صعبة للغاية. وأكد صندوق النقد الدولي أن الصومال: (أ) أحرز تقدما في بناء المؤسسات وتحسين الأداء الاقتصادي؛ و (ب) حسَّن إدارة المالية العامة، بما في ذلك تعبئة الإيرادات المحلية؛ و (ج) وضع الأساس للتنمية المستدامة للقطاع المالي وتعزيز الامتثال في مجالي مكافحة غسل الأموال ولمكافحة تمويل الإرهاب؛ و (د) أحرز تقدما صوب إطلاق عملة وطنية جديدة. وجرى الاتفاق على برنامج ثالث من البرامج التي يرصدها خبراء الصندوق يغطي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٨ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٩، ويهدف إلى الحفاظ على زخم الإصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

١ - إرساء النظام الاتحادي

٢٣ - لقد أحرز بعض التقدم في إرساء النظام الاتحادي، رغم استمرار الخلافات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي ٥ حزيران/يونيه، خلال اجتماع لمجلس الأمن الوطني في بيدوا، توصل قادة الحكومة الاتحادية، والولايات الأعضاء في الاتحاد، وإدارة بنادير الإقليمية إلى اتفاق بشأن تقاسم الموارد الطبيعية، يشمل تفاصيل بشأن ملكية إيرادات النفط والمعادن وإدارتها وتقاسمها بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والمقاطعات والمنتجين.

٢ – مراجعة الدستور

٢٤ – في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو، انعقد المؤتمر الدستوري الوطني في مقديشو بمشاركة قادة الحكومة الاتحادية وممثلين من الولايات الأعضاء في الاتحاد. وشارك في هذا المؤتمر أكثر من ٣٠٠ مشارك من جميع أنحاء البلد ومن المهجر ومن المجتمع المدني، بما في ذلك من المنظمات النسائية ومن الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي. وأتاح هذا اللقاء فرصة لم يسبق لها مثيل لترسيخ وتوسيع نطاق عملية تولي زمام مراجعة الدستور وبناء توافق في الآراء بشأن مبادئ وأطر زمنية لإجراء عملية مراجعة شاملة للجميع ويتولى زمامها الصوماليون. وفي الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء، حسن علي خيري، أمام المؤتمر، وصف عملية مراجعة الدستور بأنها فرصة حاسمة لتعزيز الوحدة. وقامت بعثة الأمم المتحدة أيضا بتيسير مشاركة النساء الصوماليات في المهجر في أعمال المؤتمر.

٢٥ – وللاستفادة من الزخم الذي تولد عن المؤتمر، نظم معتكف مشترك في ٤ و ٥ تموز/يوليه، شارك في رئاسته وزير الشؤون الدستورية ووزير الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة. وجمع هذا المعتكف أهم الأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك أعضاء من اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي، في سبيل تعزيز التنسيق ومواءمة المهام المتعلقة بتنفيذ خريطة الطريق لإرساء عملية سياسية شاملة للجميع. وشمل المعتكف، الذي افتتح أعماله رئيس الوزراء، مناقشات بشأن الآثار التشريعية والدستورية للاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها حتى الآن، وبشأن أولويات الأشهر القادمة. وفي وقت لاحق، نظمت وزارة الشؤون الدستورية معتكفا في نيروبي في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ آب/أغسطس، ومن جملة ما ناقشه من مواضيع توزيع الصلاحيات والعدالة في نظام اتحادي صومالي.

٣ – منع نشوب النزاعات وحلها

٢٦ – بغية المساعدة في نزع فتيل التوتر بين ”صوماليلاند“ وبونتلاند في توكاراق، قام ممثلي الخاص بعدة زيارات إلى غاروي وهرجيسة في أيار/مايو وتموز/يوليه. ففي غاروي، أجرى اتصالات مع رئيس بونتلاند، عبد الولي محمد علي ”غاس“ ونائبه عبد الحكيم عبد الله حاجي عمر. وفي هرجيسة، أجرى محادثات مع رئيس ”صوماليلاند“، موسى بيهي عبدي، ووزرائه، في مسعى لتيسير اتفاق ينهي أعمال القتال العنيفة.

٢٧ – وقام ممثلي الخاص أيضا بتنسيق رسائل المجتمع الدولي في ”صوماليلاند“ وبونتلاند من أجل وضع اقتراح لوقف إطلاق النار من أربع نقاط يتضمن إنهاء أعمال القتال، وبدء حوار بين القادة العسكريين في الميدان، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المشردين، والشروع في محادثات بشأن فصل القوات وتبادل أفراد الأمن المحتجزين.

٢٨ – وقد قبل الرئيس بيهي، رئيس ”صوماليلاند“، الاقتراح خطيا، بينما تردد الرئيس غاس، رئيس بونتلاند، بعد أن قبل الاقتراح شفويا أمام ممثلي الخاص، في الالتزام بأي شيء آخر دون الحصول على ضمانات بشأن انسحاب قوات ”صوماليلاند“ من توكاراق. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه، أطلقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة مبادرة مشتركة للدفع قدما بجهود الوساطة. وفي زيارة متابعة أجريت في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس، أطلع وفد مشترك بين الهيئة الحكومية الدولية والبعثة سلطات بونتلاند و ”صوماليلاند“ على مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون

أساسا لمفاوضات بين الجانبين. وعلى الرغم من أن كلا الجانبين قبلا معظم تلك المبادئ، فلا تزال هناك مسائل تتطلب مزيدا من المناقشة والتوضيح.

٢٩ - وتواصلت الجهود الرامية إلى دعم إعداد وتنفيذ إطار المصالحة الوطنية للحكومة الاتحادية. وفي ١٦ أيار/مايو، اشتركت بعثة الأمم المتحدة ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في استضافة دورة استثنائية بشأن المصالحة في مقديشو، تم خلالها إعلان ميلاد ”مجموعة أصدقاء المصالحة“. وتبعا لنتائج الندوة المتعلقة بالسلام والمصالحة التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٨، ناقش ممثلون عن وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، في حزيران/يونيه، توصية رئيسية تدعو إلى إنشاء ”جماعات ممارسين“. وستوفر هذه الجماعات، التي يتوقع أن تضم ممارسين في مجال تسوية النزاعات، وأكاديميين، وخبراء في مواضيع أخرى ذات صلة، توصيات عملية للصوماليين المتضررين من النزاع الذي طال أمده.

٤ - دعم الانتخابات العامة

٣٠ - التزم مجلس الأمن الوطني، في الاجتماع الذي عقده في حزيران/يونيه، بأن يعتمد، في هيئة قانون بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مشروع القانون الانتخابي الذي سيكون هو الأساس القانوني لإجراء انتخابات عامة متعددة الأحزاب في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، أحرزت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة تقدما في صياغة القانون. وتضمن مشروع القانون مسألة تمثيل المرأة.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو، عقدت الأمم المتحدة حلقة عمل بشأن تسجيل الناخبين لفائدة ممثلي اللجنة والحكومة الاتحادية بغية مساعدة اللجنة في اتخاذ قرار مستنير بشأن منهجية تسجيل الناخبين.

٣٢ - وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، قام ممثلو اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بزيارة إلى جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وإلى بنادير للتحضير لإنشاء مكاتب على الصعيد دون الوطني، بما في ذلك تعيين موظفين وإرسالهم إليها. وفيما يتعلق بتحديد بيانات الناخبين، تعد اللجنة أيضا لإجراء عملية تحقق على الصعيد الوطني في ٧٦٣ ١ منطقة يمكن استخدامها بوصفها مواقع لتسجيل الناخبين من خلال عملية ميدانية مكثفة يتوقع أن تبدأ في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

٣٣ - وفي سياق الولاية الانتخابية المعززة للبعثة على النحو المحدد في القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، تم إيفاد بعثة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في الفترة من ١٢ إلى ٢١ أيار/مايو لتقييم التقدم المحرز منذ آخر بعثة، والأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الانتخابات. وأكدت البعثة أنه قد أحرز بعض التقدم، ولكنه يلزم توفير مزيد من الموارد حتى يتسنى للأمم المتحدة دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الصعيد دون الوطني.

باء – المسائل الشاملة

١ – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٤ – مع اعتماد استراتيجية تكافؤ الجنسين المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في أيار/مايو واستراتيجية الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في حزيران/يونيه، عززت البعثة أكثر التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الصومال.

٣٥ – وفي ''صوماليلاند''، شرعت بعثة الأمم المتحدة في مبادرات بشأن النهوض بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، استعدادا للانتخابات البرلمانية والمحلية التي ستجرى في آذار/مارس ٢٠١٩. وشملت هذه المبادرات إجراء اتصالات بالأحزاب السياسية، والوزارات المختصة، واللجان البرلمانية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني. وفي ٧ حزيران/يونيه، وافقت حكومة ''صوماليلاند'' على ضمان تخصيص نسبة ٢٠ في المائة من المقاعد كحد أدنى لمرشحات.

٣٦ – وفي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، وبدعم من الأمم المتحدة، عقدت أولى المشاورات على مستوى الولايات بشأن تعزيز دور المرأة الصومالية في السلام والمصالحة ومنع التطرف العنيف في عواصم ولايات بونتلاند وغلمدغ وجنوب غرب الصومال وجوبالاند وهيرشبيلي، وحشدت أكثر من ٣٦٠ من القيادات النسائية والممارسات في مجال السلام والمحاميات والناشطات. وحضرت في هذه المشاورات شخصيات سياسية كبيرة شددت على أهمية مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام والعمليات السياسية. وانضم ممثلي الخاص إلى المشاركين في الاجتماع المعقود في غاروي، وطمأن القيادات النسائية على التزام الأمم المتحدة وعلى دعمها المتواصل.

٢ – تمكين الشباب

٣٧ – شملت الأنشطة التي نظمت بمناسبة اليوم الوطني للشباب، في ١٥ أيار/مايو، تنظيم مسيرة للشباب في مقديشو تقدمها رئيس الوزراء وإجراء جلسة مناقشة في الجامعة الوطنية الصومالية مع ٣٠٠ ناشط شاب، اشترك في تنظيمها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وإضافة إلى ذلك، قامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب وزارة الشباب والرياضة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بتنظيم المؤتمر الدولي للشباب المعني بمنع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما، الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو، حيث شارك ٣٠ شابا صوماليا.

٣٨ – ودعمت الأمم المتحدة وزارة الشباب والرياضة في ''صوماليلاند'' لاستضافة حلقة عمل بشأن السياسة الوطنية للشباب، نظمت في ٢٥ حزيران/يونيه في هرجيسة.

جيم – تنسيق التنمية

٣٩ – بالإضافة إلى منتدى الشراكة المعني بالصومال المعقود في تموز/يوليه، عقدت الحكومة الاتحادية حلقة عمل لمناقشة سبل مواصلة تعزيز هيكل المعونة في الصومال، أي مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، لكي يضطلع بدور استراتيجي أكبر في تنسيق المساعدة الإنمائية الدولية وفي تنفيذ خطة التنمية

الوطنية، وكفالة استخدام الشركاء الإنمائيين للنظم المتعددة الأطراف القائمة لتوجيه الدعم. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهمية استخدام هيكل المعونة الحالي (المرفق)، ومواصلة تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة المتفق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وخريطة الطريق ”لاستخدام النظم القطرية“، التي تشجع الشركاء الإنمائيين الدوليين على توجيه التمويل عبر النظم المالية للصومال.

رابعا - النهج الشامل للأمن

ألف - التنسيق الدولي والتخطيط للمرحلة الانتقالية

٤٠ - عرضت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد الخطة الانتقالية على الشركاء الدوليين خلال الاجتماع الأمني الرفيع المستوى المعني بالصومال الذي عقد في بروكسل في ٢ أيار/مايو وحظي بتأييد قوي لتوجهه الاستراتيجي. وركز الاهتمام لاحقا على وضع خطط مفصلة لجميع عناصر النهج الشامل إزاء الأمن لتنفيذ العملية الانتقالية في أول المواقع ذات الأولوية، بما في ذلك ملعب مقديشو وطريق الإمداد الرئيسي الرابط بين مقديشو وبيدوا. ويجري أيضا تنفيذ أولويات بناء القدرات المؤسسية المحددة في هيكل الأمن الوطني في المواقع ذات الأولوية كخطوة أولى على طريق التنفيذ الوطني. وفيما يتعلق بملعب مقديشو، أعدت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وإدارة بنادير الإقليمية خطة لتنفيذ العملية الانتقالية. وسيقوم الاتحاد الأوروبي، اعترافا منه بالدور الرئيسي للألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية في تعزيز التماسك الاجتماعي، عن طريق مؤسسة بلدان الشمال الأوروبي للدعم الدولي، بتركيب أجهزة الإضاءة الشمسية، وتجديد البنى، وتوفير المعدات الرياضية. وفيما يتعلق بطريق الإمداد الرئيسي الرابط بين مقديشو وبيدوا، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة في تنفيذ الخطة الانتقالية، عن طريق المنظمة الدولية للهجرة، من خلال تثبيت مبكر يسبق أي أنشطة للتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل.

٤١ - وفي بيان أصدره مجلس الأمن الوطني في اجتماعه الذي عقده في حزيران/يونيه، شدد المجلس على الطابع الشامل للخطة الانتقالية، وطلب أن يتم تعزيز مكاتب الأمن الإقليمية، بغية دعم اتباع نهج تخطيطي لامركزي في تنفيذ الخطة الانتقالية. وفي ٣ تموز/يوليه، أيد مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال برنامجا مشتركا للأمم المتحدة لإصلاح إدارة قطاع الأمن باعتباره مشروعا تحفيزيا، بهدف بناء قدرات مختلف المؤسسات الأمنية، بما في ذلك مكاتب الأمن الإقليمية.

٤٢ - وفي منتدى الشراكة المعني بالصومال المعقود في تموز/يوليه، طلبت الحكومة الاتحادية إلى الشركاء الدوليين مواءمة الدعم الذي يقدمونه مع الخطة الانتقالية. والتزم هؤلاء الشركاء بالحفاظ على زخم التقدم مع الاعتراف بأن بعض الإصلاحات المؤسسية ستحتاج إلى فترة زمنية أطول لكي تنفذ. وحث الشركاء الدوليون الحكومة الاتحادية على مواصلة التنفيذ وعلى إنجاز التخطيط التفصيلي للمرحلة الأولى من الخطة الانتقالية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عن طريق مجالس الأمن الإقليمية.

باء - عناصر النهج الشامل إزاء الأمن

١ - العنصر ١: تيسير عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز فعاليتها

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام رئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بزيارة إلى عواصم البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، باستثناء جيبوتي، في إطار

استراتيجية اتصال مع وزارات الخارجية والدفاع في تلك البلدان بشأن الدعم اللوجستي الذي يقدمه المكتب للبعثة. وأعربت البلدان عن دعمها القوي للخطة الانتقالية، وكررت التأكيد على أن الخطة الانتقالية ينبغي أن تستند إلى بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي لضمان عدم إضاعة المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن.

٤٤ - وتمشيا مع الخطة الانتقالية، تجري الاستعدادات لنقل ٥٤٥ من أفراد البعثة من ملعب مقديشو إلى موقع الجزيرة الثاني، ومن ثم تسليم الملعب إلى قوات الأمن الصومالية. وسيقوم المكتب بإعادة تشييد المرافق في الموقع الجديد وسيقدم المساعدة اللازمة لنقل المعدات إلى موقع الجزيرة الثاني.

٤٥ - وفي ٣٠ أيار/مايو، عقد الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، اجتماعا مع ممثلي المكتب وكينيا لمناقشة عرض هذا البلد لثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض. وكان هناك اتفاق على ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بإجراء تقييم مشترك لاحتياجات الطيران في الصومال ثم وضع بيان باحتياجات الوحدات في مجال الطيران.

٤٦ - ويستمر ر المكتب في مواجهة تحديات كبرى بسبب الاستخدام المحدود لطرق الإمداد الرئيسية من جانب البعثة. وكان المكتب يوصل إمدادات الدعم المعيشي الأساسي إلى المواقع الأمامية للبعثة باستخدام ما لديه من طائرات الهليكوبتر وخدمات القوارب.

٤٧ - وما زال المكتب يركز على تشغيل الوحدات التمكينية للبعثة. والهدف الذي يتوخاه هو أن يكون لديه ٢٨٠ ناقلة أفراد مدرعة في المجموع للقيام بجملة أمور منها مساعدة البعثة على فتح طرق إمداد رئيسية في جميع القطاعات. وقد وفر المكتب أكثر من نصف تلك الناقلات، بدعم من الشركاء، بينما تظل بقية الناقلات قيد الاقتناء.

٤٨ - أما مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف لرد تكاليف المعدات التي فقدت في الأعمال القتالية، فقد وقعت عليها جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، باستثناء جيبوتي وسيراليون، ولا تزال قيد التفاوض بين هذين البلدين ومقر الأمم المتحدة. ووفقا لمذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف، يجري حاليا في مقر الأمم المتحدة تجهيز مطالبات قدمتها إثيوبيا وأوغندا وكينيا لرد تكاليف معدات فقدت في الأعمال القتالية.

٤٩ - ويواصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي للجيش الوطني الصومالي. غير أنه، في ٢٢ آب/أغسطس، سجل الصندوق الاستئماني للجيش رصيدا قدره ١,٢ مليون دولار، وهو مبلغ يتيح الحفاظ على الدعم اللوجستي حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ فحسب. وتجري المناقشات مع الدول الأعضاء لسد فجوات التمويل في الأجل القصير. وواجه الصندوق الاستئماني لدعم البعثة حالة مماثلة إذ كان لديه رصيد غير ملتزم به قدره ٤,٩ ملايين دولار فحسب.

٥٠ - ودربت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٥٨٥ ٤ فردا من أفراد البعثة على قدرة البحث عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف من خطرها والتخلص من الذخائر المنفجرة. ودعمت البعثة بمدها بأفرقة مزودة بالكلاب لتفتيش المركبات والأمتعة والهياكل الأساسية الرئيسية من أجل كشف المتفجرات. وفي المجموع، تم الكشف بشكل آمن عن ١٤ جهازا من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية، وقامت أفرقة البعثة المدربة من جانب دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ١٢ منها.

٥١ – وفي الفترة من ١٠ إلى ١٩ أيار/مايو، أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة استعراضا مشتركا لبعثة الاتحاد الأفريقي لتحديد كيفية إعادة تشكيل البعثة دعما للخطة الانتقالية. وقد نظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نتائج وتوصيات الاستعراض في جلسته ٧٨٢ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه. وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الذي مدد فيه ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ وطلب فيه إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إجراء تقييم مشترك للتأهب التشغيلي لبعثة الاتحاد الأفريقي، وقد بدأ هذا التقييم في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، ويتوقع الانتهاء منه بحلول منتصف أيلول/سبتمبر. ومن المقرر إجراء استعراض لمفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي بعد ذلك بفترة وجيزة.

٢ – العنصر ٢: تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية

٥٢ – أُحرز بعض التّقدم في إصلاح الجيش الوطني الصومالي، حيث قَطعت الحكومة الاتحادية شوطا في تنفيذ توصيات تقييمات التأهّب التشغيلي. وقد فُرغ من هذا التقييم للقوات الإقليمية في غلمدغ، وهو جار في جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال، وسيُشرع في تنفيذه في بونتلاند في منتصف شهر أيلول/سبتمبر. وقدّم الفريق المتكامل المعني بإصلاح قطاع الأمن، المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم للجنة الدفاع بالبرلمان من أجل أن تنظر في مشروع قانون بشأن المعاشات التقاعدية والمكافآت لأفراد القوات المسلحة الصومالية والأجهزة الأمنية الأخرى، تمشيا مع هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية.

٥٣ – وواصلت البعثة والبرنامج الإنمائي تقديم المساعدة لمؤتمر وزراء الأمن الداخلي ومجلس مفوضي الشرطة واللجنة التقنية المشتركة من أجل تنفيذ نموذج الشرطة الجديد. وبغية وضع خطة اتحادية للشرطة، تم إنشاء فريق صياغة يعمل إلى جانب قوة الشرطة الصومالية ووزارة الأمن الداخلي الاتحادية. وفي ١١ حزيران/يونيه، تم إطلاق برنامج الشرطة المشتركة لتنفيذ نموذج الشرطة الجديد. وبميزانية قدرها ٤٢ مليون دولار على مدى أربع سنوات، سيجمع هذا البرنامج كل المانحين الرئيسيين لقطاع الشرطة وسيساعد في تعزيز تنسيق الدعم الدولي.

٥٤ – ووضعت البعثة والبرنامج الإنمائي برنامجا مشتركا لسيادة القانون من أجل دعم الإطار العام للخطة الإنمائية الوطنية ''لصوماليلاند'' للفترة ٢٠١٧–٢٠٢١. وسيدعم هذا البرنامج، في المرحلة الأولى، الخفارة المجتمعية، والتدريب في مجال حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، وتطوير نظام الإفراج المشروط، وتوعية أفراد الشرطة بقانون الشرطة الجديد ''لصوماليلاند''.

٥٥ – وأقرّ مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال البرنامجين المشتركين للعدالة وخدمات الإصلاحيات ولإدارة قطاع الأمن للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٠، وذلك تباعا في ٢٣ أيار/مايو و ٣ تموز/يوليه. ومن المقرّر أن تتمّ، في الاجتماع القادم لمجلس الأمن الوطني، الموافقة على العناصر الفنية لنموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك العناصر المتعلقة بالاختصاص. ومع ذلك، واصلت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد مشاوراتها بشأن المساعدة في وضع خطط لتنفيذ نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات.

٥٦ – وفي ٢٧ أيار/مايو، أقال الرئيسُ رئيسَ القضاة؛ وفي ١٩ تموز/يوليه تم تغيير كل من رئيس المحكمة الإقليمية ورئيس محكمة الاستئناف في بنادير.

٥٧ - وقام الفريق المتكامل المعني بإصلاح قطاع الأمن، المشترك بين البعثة والبرنامج الإنمائي، بتنظيم حلقة عمل في مجال التخطيط الاستراتيجي لفائدة موظفي مكتب الأمن الوطني، وذلك من أجل إدراج إطار الدعم الخاص بالتطوير المؤسسي وبناء القدرات ضمن سياق برنامج الأمم المتحدة الخاص بإدارة قطاع الأمن.

٥٨ - كما قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بنشر موظفي اتّصال مجتمعي في ٦٧ قرية داخل المقاطعات المستعادة في جميع أنحاء المناطق الجنوبية والوسطى، وذلك من أجل عقد جلسات توعية بالمخاطر المتعلقة بالمتفجرات. ونظّم هؤلاء الموظفون ٣٦٨ جلسة مع جهات مستفيدة بلغ عددها ٦٠٦٩ جهة. وفي الوقت نفسه، قامت فرق مدنية متخصصة في مجال إزالة الألغام، تلقت تدريبها من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتدمير آمن لقطع من الذخائر غير المنفجرة بلغ عدد ١٤١ قطعة وبتطهير ٥٦٨ من الأجهزة المتفجّرة.

٣ - العنصر ٣: تعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة وتحقيق المساءلة

٥٩ - في اجتماع أمني رفيع المستوى بشأن الصومال عُقد في بروكسل في ٢ أيار/مايو، اقترحت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وضع نموذج محلي للانتقال في المناطق ذات الأولوية بولاية جنوب غرب الصومال ومنطقة بنادير. وأكّدت الوزارة أنّ اعتماد الواقعية والتحليل والترتيب الاستراتيجي في تدابير تحقيق الاستقرار ضمن العمليات العسكرية سيكون مهمّا لتمكين الحكومة الاتحادية من كسب تأييد السكان المحليين وتقديم الخدمات العامة. وتم الاتفاق على الشروع، بقيادة الوزارة وبدعم من الأمم المتحدة، في تنفيذ أنشطة تحضيرية في المقاطعات الخاضعة لإدارة ولاية جنوب غرب الصومال وذلك قبل العمليات العسكرية. وشمل تلك الأنشطة إتاحة فرص النفاذ وحرية الحركة، وتوسيع الوجود الحكومي الفعال، وتنفيذ الأنشطة التي تعزز التماسك الاجتماعي والمصالحة، وتعزيز البحوث والتحليل والاتصالات الاستراتيجية.

٦٠ - وفي أيار/مايو، انتهت وزارات الداخلية في كلّ من هيرشبيلي وغلمدغ وجوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال من وضع تصور عام لخطط تحقيق الاستقرار في المناطق ذات الأولوية التابعة لها.

٤ - العنصر ٤: منع التطرف العنيف ومكافحته

٦١ - على إثر إنشاء مكتب التنسيق الوطني لمنع التطرف العنيف ومكافحته، داخل مكتب رئيس الوزراء، قام المنسق الوطني المعني بمنع التطرف العنيف ومكافحته بتحديد الأولويات الرئيسية لتحقيق المزيد من التقدم، وذلك بدعم من البعثة والمجتمع الدولي. وتشمل تلك الأولويات وضع خطة تنفيذ للأطر القانونية الدولية، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب؛ ووضع منهجية للتشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومع الصوماليين في المهجر؛ ووضع خطة اتصالات لمنع التطرف والتجنيد.

٦٢ - وأعدت الأمم المتحدة مجموعة دعم شاملة، وافق عليها مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال في ٣ تموز/يوليه، وهي تهدف إلى تعزيز قدرة الصومال على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته، وتنفيذ قرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، شاركت البعثة، بصفتها أول بعثة ذات ولاية محدَّدة في مجال منع التطرّف العنيف

ومكافحته، في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد في نيويورك، وشدّدت على أهمية اتّباع نهج شامل ومستدام للأمن البشري في الصومال.

٦٣ - وواصلت البعثة تقديم الدعم للحكومة الاتحادية في تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم، بما في ذلك عن طريق إنشاء وتيسير آليات التنسيق في بيدوا وكيسمايو بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت المراكز الثلاثة المعنية بإعادة تأهيل الفارين من العمل مع حركة الشباب، المصنّفين ضمن درجة دنيا على سلم الخطورة، الدعم لـ ٦٩ منهم في مقديشو و ١١٠ منهم في بايدوا و ١٢٢ منهم في كيسمايو.

خامسا - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل حدوث ٣٧٣ إصابة في صفوف المدنيين، ١٩٦ منها (أو ٥٢ في المائة) تُعزى لحركة الشباب. وتُعزى ثلاث إصابات إلى قوات دولية غير تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و ٩٠ إصابة إلى قوات الأمن، و ٥٤ إصابة إلى الميليشيات العشائرية.

٦٥ - وتسبّبت ثلاث غارات جوية بطائرات مجهولة الهوية في جوبالاند في مقتل مدني واحد وإصابة أربعة آخرين. وتم تنفيذ أربع عمليات إعدام على إثر صدور أحكام بالإعدام في جوبالاند؛ فيما تم إصدار ٢٠ حكماً بالإعدام (عشرة في بونتلاند، وأربعة في جوبالاند، وأربعة في بنادير، واثنان في ولاية جنوب غرب الصومال)، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنةً بفترة الإبلاغ السابقة.

٦٦ - واعتُقل ما مجموعه ٦٦ شخصاً بسبب قضايا تتعلق بالحق في حرية التّعبير والحق في التّجمع، منهم ثلاثة صحفيين وناشط من المجتمع المدني في بونتلاند وشيخ عشيرة في ''صوماليلاند''. وتم حظر ثلاث محطات تلفزيونية وصحيفة واحدة، فيما لا يزال نشاط إحدى المحطات التلفزيونية معلقا في ''صوماليلاند''. أما من الناحية الإيجابية، فقد أُعيدت لاثنتين من وسائل الإعلام في ''صوماليلاند'' تراخيص العمل بعد أن كانت قد أُلغيت في السابق، وتم الإفراج بعفو رئاسي عن شاعرة كان قد حُكم عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات في هرجيسة.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٦٧ - اشترك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبعثة في تنظيم إحاطات عن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قدّمها ٢٠ من المدرّبين التابعين للجيش الوطني الصومالي، الذين دربتهم البعثة، وذلك لفائدة ٦٩٧ ٢ من جنود الجيش الوطني الصومالي المؤهلين للحصول على مرتبات في القطاع ٣ (ولاية جنوب غرب الصومال). وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتحديث البيانات البيومترية للجنود ضمن إطار التدابير التخفيفية المنبثقة عن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ونظّمت البعثة اجتماعي مائدة مستديرة مع كيانات الأمم المتحدة التي تُقدّم الدعم للقوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة التي تعمل على تعميم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ضمن عناصر النهج الشامل للأمن. ووافق المشاركون على الدعوة إلى إدراج هذه السياسة ضمن برنامج النهج الشامل للأمن. وعقد الفريق العامل المشترك بين بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال

والأمم المتحدة المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان اجتماعاً ناقش فيه التّقدم المحرز في تنفيذ التدابير التخفيفية المتعلقة ببعثة الاتحاد الإفريقي وقوات الأمن الصومالية. ونظمت اجتماعات للتخطيط للانتقال بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الإفريقي ناقشت جملة مسائل منها سبل تعميم مراعاة التدابير التي تعزز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في العمليات المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الإفريقي. ونظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في امتثال لالتزاماتها بموجب سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، جلسة إحاطة بشأن هذه السياسة لفائدة موظفيها وناقشت كيفية تنفيذها ضمن إطار دعمها لبعثة الاتحاد الإفريقي وقوات الأمن الصومالية.

جيم – الأطفال في النزاعات المسلّحة

٦٨ – تحقّقت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ من ١ ٤٢٦ انتهاكاً جسيماً طال ١ ٢٣٩ طفلا، من بينهم ١٦٨ فتاة. وشملت الانتهاكات تجنيد أو استخدام ٧٢٣ طفلاً، ووقوع ٢٠٧ ضحايا في صفوف الأطفال، واختطاف ٤٠٠ طفل، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة ضد ٧٩ طفلاً. وتحقّقت فرقة العمل أيضا من ثمان هجمات شُنّت ضدّ مدارس، وهجمة واحدة ضد أحد المستشفيات، وسبع حوادث تتعلق بمنع وصول المساعدات الإنسانية.

٦٩ – واستفاد ما مجموعه ٣١ ٥٣٢ شخصا، من بينهم ١٦ ٦١٠ أطفال، ضمنهم ٨ ٠٣٣ فتاة، من خدمات الحماية المدعومة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تشمل خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. وشهدت برامج إعادة الإدماج تسجيل ما مجموعه ٨١٧ طفلاً كانوا مرتبطين بقوات وجماعات مسلحة، من بينهم ٩٦ فتاة.

دال – منع العنف الجنسي

٧٠ – ما زال العنف الجنساني يشكّل أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية، إذ إن ٨٠ في المائة من الحوادث المسجلة تؤثّر على المشردين داخليا، و ٩٦ في المائة من الناجين من هذا العنف هم من النساء والفتيات. وفي ١٥ آب/أغسطس، أُبلغ عن وقوع ٤٠ حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تورّطت فيها عناصر من الجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن الإقليمية وميليشيات العشائر وحركة الشباب. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة الاتحادية أقرّت في ٣٠ أيار/مايو مشروع قانون الجرائم الجنسية. وقد عملت البعثة عن كثب مع الجهات الحكومية المناظرة ومع المجتمع المدني من أجل وضع مشروع هذا القانون.

سادسا – الحالة الإنسانية

٧١ – بخلاف التوقّعات السابقة بموسم دون المتوسط لأمطار ''غو''، شهدت الصومال نزول أمطار بمستويات غزيرة ودائمة، تجاوزت المستوى المسجّل منذ ٥٠ عاما لعودة الفيضانات، ليبدأ بذلك البلد في الخروج من الجفاف الذي طال أمده. وتسبّبت الأمطار الغزيرة في حدوث سيول وفيضانات نهرية في جميع أنحاء وسط وجنوب الصومال، مما أثر على نحو ٨٣٠ ٠٠٠ شخص وأدى إلى نزوح مؤقت لـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

٧٢ - وفي ٢١ أيار/مايو، تضرّر ٠٠٠ ٢٢٨ شخص آخرين من إعصار ساغار في الشمال، حيث تسببت المواجهة المسلحة بين ''صوماليلاند'' وبونتلاند في منطقة سول في الدفع بالآلاف إلى النزوح قبل وصول العاصفة. وضرب إعصار ساغار غرب ''صوماليلاند'' وتسبب في أكثر من ٧٠ حالة وفاة وفي تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ١٧٠ شخص وفقدان الآلاف من رؤوس الماشية وإلحاق أضرار جسيمة بالزراعة والبنية التحتية. وقد أتاح نظام الاستجابة للطوارئ في ''صوماليلاند'' الإغاثة الفورية للمناطق المتضرّرة، وذلك بدعم من وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي.

٧٣ - وتشير أحدث التوقّعات إلى تحسّن في حالة الأمن الغذائي في المناطق التي تأثرت من الجفاف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويُعزى هذا التّحسّن في جزء كبير منه إلى موسم الأمطار الذي فاق المتوسط في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، وإلى المساعدات الإنسانية الكبيرة.. ومع ذلك، لا زالت الاحتياجات الإنسانية حرجة. ويحتاج حوالي ٥,٤ مليون شخص، بمن فيهم ٢,٨ مليون طفل، إلى المساعدة. ومن هؤلاء يحتاج نحو ٢,٥ مليون إلى مساعدة عاجلة. ويعمل الشركاء على الوصول بالمساعدات الغذائية إلى أكثر من مليوني شخص في الشهر. ومن المتوقع أن يعاني أكثر من ١,٢ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية في عام ٢٠١٨. وقد تصدى الشركاء في مجال التغذية إلى أكثر من ٠٠٠ ١٤٠ حالة سوء تغذية حادة حتى الآن في عام ٢٠١٨، أي حوالي ٤١ في المائة من الرقم الذي يستهدفونه في كلّ سنة.

٧٤ - وفي ١٥ آب/أغسطس، أبلغ عن أكثر من ٠٠٠ ٦ حالة من حالات الإسهال المائي الحاد والكوليرا، و ٢٦٠ ٨ حالة من حالات الإصابة بالملاريا، ونحو ٣٣٠ ٦ حالة من حالات الإصابة بالحصبة. ومع ذلك، فإن عدد حالات الإصابة بالكوليرا وبالحصبة أقلّ بكثير من العدد المسجَّل في العام السابق، ويعود الفضل في ذلك إلى حملات التّحصين التي نُفِّذت في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وقام الشركاء في مجموعة الصحة، في الفترة الممتدة بين شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، بتقديم أكثر من ١,٨ مليون استشارة طبية. أمّا عملية التّحصين الروتيني ضدّ مرض السّل والكزاز والحصبة فهي جارية.

٧٥ - وتشير التقديرات إلى أنّ ٢,٦ مليون شخص هم في عداد المشردين داخليا. والمشرّدون داخليا يشكّلون حوالي نصف الأشخاص المحتاجين للمساعدة، وهم يعتمدون إلى حد كبير على المعونة. وتظلّ الحلول الدائمة للنزوح تُشكّل أولوية من الأولويات. أما عمليات الإجلاء القسري للمشردين داخليًا فقد ظلّت تتزايد في عام ٢٠١٨، وهي قد أثّرت على ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٥ شخصا بحلول منتصف شهر آب/أغسطس، أي بنسق أعلى من الرقم المبلّغ عنه بالنسبة لعام ٢٠١٧ برمته، وهو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص.

٧٦ - ولا تزال إمكانية الوصول إلى الأماكن المستهدفة تُشكّل تحديا في العديد من المناطق بسبب انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية والإدارية، إضافة إلى قلّة الهياكل الأساسية اللوجستية. وعلاوة على ذلك، أعاق موسم أمطار ''غو'' سُبل الوصول تلك الأماكن، بالأخص في المناطق المحاذية للأنهار في هيرشبيلي وجوبالاند. وقد تم تخصيص طائرة هليكوبتر من أجل الوصول إلى المناطق المتضررة من الفيضانات.

٧٧ - وتتّسم موارد الاستجابة الإنسانية بالقلّة. لذلك، ومن أجل الحدّ من أثر الفيضانات، تم في شهر أيار/مايو إطلاق خطة للتصدّي للفيضانات لتحصيل مبلغ ٨٠ مليون دولار. وتهدف هذه الخطة إلى استغلال ظروف الرطوبة السائدة ومعالجة انعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بفعل الجفاف الذي طال

أمده. وقدّم الصندوق المركزي للاستجابة لمواجهة الطوارئ وصندوق المساعدة الإنسانية للصومال الموارد اللازمة للبدء بالتصدي للجفاف في الشمال و للفيضانات في المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال.

سابعا – وجود الأمم المتحدة في الصومال

٧٨ – لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدوا، وبلدوين، وبوصاصو، ودوبلي، ودولو، وغالكعيو، وغارووي، و هرجيسة، وكيسمايو، ومقديشو. وقد أجرت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال مفاوضات مع إدارة غلمدغ لإبرام عقد إيجار أرض من أجل إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في طوسمريب. وفي الوقت نفسه، تم الاتّفاق على فتح مكتب مؤقت داخل المجمع الحكومي في طوسمريب من أجل النشر الفوري لأفراد البعثة. وشرعت البعثة، في تموز/يوليه، في نقل مكتبها من بلدوين إلى جوهر على مراحل، لتجسد بذلك تفويضها القاضي بأن تكون موجودة في جميع عواصم الولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي ٢٩ آب/أغسطس، كان قد جرى نشر ١٥٢ من الموظفين الدوليين و ٧٥ من الموظفين الوطنيين في جميع أنحاء الصومال.

٧٩ – وتم في ١ حزيران/يونيه دمج مكتب البعثة في ”صوماليلاند“ مع مكتب التنسيق الإقليمي في هرجيسة، ليصبح المكتب الجديد موجودا داخل مجمع الأمم المتحدة المشترك، ويزيد بذلك من تعزيز نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ داخل ”صوماليلاند“.

ثامنا – ملاحظات

٨٠ – تواصل الحكومة الاتحادية النهوض بجدول أعمال إيجابي يستحق الاستثمار والدعم من المجتمع الدولي. ومع ذلك، لا تزال مخاطر جسيمة كثيرة قائمة، بما في ذلك التطرف العنيف والنزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية، وامتداد الآثار الناجمة عن النزاعات في منطقة البحر الأحمر الأوسع نطاقا وإمكانية حدوث المزيد من الأزمات الإنسانية. ويجب أن يكون تحسين حياة الناس المبدأ الذي يُسترشد به عند التصدي لهذه التحديات، وفي هذا الصدد، لا بد من وحدة الجهات الصومالية صاحبة المصلحة لاجتذاب الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وإنني أعوِّل على كيانات الأمم المتحدة في الميدان للعمل مع جميع الشركاء من أجل المساعدة على بناء الثقة بين جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٨١ – وفي تقريري السابق، أعربتُ عن قلقي إزاء التداعيات التي ستكون للأزمة المحيطة برئيس مجلس الشعب في البرلمان الاتحادي على إحراز تقدم سياسي عام في الصومال. وأرحِّب بحل تلك الأزمة في أيار/مايو وبإجراء انتخابات سلمية وتنصيب رئيس جديد لمجلس الشعب. وأحثُّ البرلمان الاتحادي على التعجيل بوضع خطة عمل لاعتماد التشريعات ذات الأولوية الضرورية من أجل إحراز تقدم على صعيد ترسيخ النظام الاتحادي، واستكمال مراجعة الدستور والتحضير للانتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وأرحب بالتقدم المحرز صوب عدد من الانجازات الهامة، بما في ذلك الاتفاقات الأولية بشأن النموذج الانتخابي وتقاسم الموارد الطبيعية، الذي تم في اجتماع مجلس الأمن الوطني المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بقيادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وإدارة بنادر الإقليمية، وأن أحثها على الوفاء بالتزامها بالتغلب على خلافاتها وتحديد النظام الاتحادي

بشكل جماعي. وأثني أيضا على عمل اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي لقيامها بتيسير مناقشات مستنيرة في هذا الصدد.

٨٢ - وأرحب بنتائج الاجتماع الأمني الرفيع المستوى بشأن الصومال المعقود في ٢ أيار/مايو ومنتدى الشراكة المعني بالصومال المعقود في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه، حيث أعرب الشركاء الدوليون عن التزامهم القوي بدعم السلام والازدهار، بروح من المساءلة المتبادلة. وينبغي أن نهتدي بتلك الروح إلى حين انعقاد المنتدى المقبل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حول عدد من النتائج الواضحة والملموسة، لا سيما النتائج في إطار البرنامج الذي يرصده خبراء صندوق النقد الدولي، وتنفيذ خريطة الطريق السياسية للحكومة الاتحادية، وهيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية. ويكتسب وضع مشروع القانون الانتخابي بصيغته النهائية واعتماده أهمية أساسية لتحديد المسار نحو الانتخابات المتعددة الأحزاب في عام ٢٠٢٠. وسيتطلب إحراز تقدم ملموس في تحقيق هذه النتائج أيضا: (أ) إضفاء الطابع الرسمي على مركز الولايات الأعضاء في الاتحاد؛ و (ب) تحديد توزيع الصلاحيات، والعلاقات بين الحكومات، وتقاسم الموارد، والنظام الاتحادي المالي من خلال عملية مراجعة الدستور؛ و (ج) التعجيل بتنفيذ هيكل الأمن الوطني، و (د) وضع الصيغة النهائية للنموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية. وتتمثل الأولوية بالنسبة للبرلمان في استئناف وتنظيم جدول الأعمال التشريعي حول مجموعة واضحة من الأولويات.

٨٣ - ويظلُّ القلق يساورني إزاء التداعيات المزعزعة للاستقرار للتوترات التي تشهدها منطقة البحر الأحمر الأوسع نطاقا على الصومال. وأهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الشركاء الدوليون للصومال، أن تعمل بروح بناءة لدعم تطوير النظام الاتحادي والمؤسسات الاتحادية في إطار الالتزامات المتبادلة المتفق عليها في منتدى الشراكة المعني بالصومال.

٨٤ - وفي الوقت نفسه، إنني متفائل بالديناميات الإقليمية الإيجابية الناشئة في منطقة القرن الأفريقي في الأشهر الأخيرة وانعكاساتها الإيجابية المتوقعة على السلام والأمن. ويعد الالتزام الذي تعهد به رئيس الصومال ورئيس وزراء إثيوبيا بتحسين العلاقات الثنائية تطورا هاما. وإنني أرحب أيضا بالزيارة التي قام بها الرئيس فارماجو إلى إريتريا. ومن المأمول أن يعزز إعلان البلدين عن إقامة علاقات دبلوماسية وتشجيع التجارة والاستثمار على الصعيد الثنائي إقامة الشراكات في منطقة طال تعرُّضها للتدمير بسبب انعدام الثقة والحروب. وأدعو الصومال والبلدان المجاورة إلى مواصلة تحسين العلاقات، بسبل منها منتدى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في مجالات الاقتصاد والتنمية والاستثمار والأمن من أجل المنفعة المتبادلة.

٨٥ - وإنني أشعر ببالغ القلق إزاء المواجهة العسكرية بين قوات بونتلاند و ”صوماليلاند“ والميليشيات قرب توكاراق التي احتدمت وتحولت إلى نزاع مسلح. وتخدم الاشتباكات المسلحة العنيفة مصالح الجماعات المتطرفة العنيفة، وتستنزف الموارد الشحيحة اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتتسبب بالنزوح الجماعي للمدنيين المتأثرين أصلا بشدة بتردي الحالة الإنسانية. وينبغي للقيادات السياسية أن تكون قدوة من خلال تسوية خلافاتها عن طريق الحوار. وإنني أؤيد تأييدا تاما مساعي ممثلي الخاص ومبادرة الوساطة المشتركة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وأشجع جميع الجهات الفاعلة على إفساح المجال لجهود الوساطة من أجل التوصل إلى حل متفاوض عليه والالتزام بالامتناع عن الاقتتال. كما أشجع الصومال و ”صوماليلاند“ على استئناف المحادثات بشأن المسائل العالقة، مثل مراقبة المجال الجوي، والمساعدة الإنمائية، والحدود، والمصالحة في المدى الطويل.

٨٦ - وأحث قيادات الصومال على الإسراع بتنفيذ هيكل الأمن الوطني، لا سيما إدماج القوات الإقليمية في الشرطة والجيش الوطني الصومالي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأجهزة الأمنية الاتحادية والإقليمية، وزيادة تفصيل المبادئ المتعلقة بالقيادة والتحكم والحجم والتوزيع والتمويل في قطاع الأمن. ويعد إنشاء نظام للتعقب المالي في قطاع الأمن الصومالي وفقا لما تقرَّر في منتدى الشراكة المعني بالصومال تطورا محمودا. ويشكل القاعدة الأساسية لتولي الصوماليين المسؤوليات الأمنية بنجاح وتعزيز حماية السكان.

٨٧ - وأحثُّ أيضا الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على الإسراع بتنفيذ الخطة الانتقالية على نحو شامل للجميع، بمشاركة جميع شركائها. وأهيب بالدول الأعضاء أن تقوم بمواءمة ما تقدِّمه من دعم لتنفيذ الخطة الانتقالية، وأهيب بجميع الأطراف أن تحترم مبدأ حماية المدنيين وتصون القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وستكون الأشهر القليلة المقبلة أساسية لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، التي تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية.

٨٨ - وإنني أرحِّب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨) الذي يمدِّد فيه المجلس ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ والذي يقرر فيه أن يأذن لبعثة الاتحاد الأفريقي بإعادة تشكيل البعثة، لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية بفعالية ولدعم القدرات الناشئة لمؤسسات وقوات الأمن الصومالية. ويجب أن تكون الجهود التي تبذلها، إلى جانب تعزيز المساءلة، مصحوبة بالمزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي وتوفير عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها.

٨٩ - ولا يزال القلق يساورني إزاء مستوى الفساد ودور الأموال التي لا يمكن تعقبها في الشؤون الاقتصادية والسياسية الصومالية. ويبعث التقدم المحرز في مجال الإدارة المالية العامة والحوكمة المالية على التفاؤل، وكذلك عزم رئيس الوزراء على الدفع قدما بخطة مكافحة الفساد بأكملها. وإنني أحث الحكومة الاتحادية على توسيع هذه المكاسب عن طريق تحديد الأهداف والخطوات العملية والنقاط المرجعية القابلة للقياس من أجل تحسين الشفافية والمساءلة في القطاعات الرئيسية، على سبيل المثال في ما يتعلق بحقوق الملكية والشراء، بما يشمل القطاع الأمني، إضافة إلى إدارة العمل السياسي وتطلعات أعضاء البرلمان.

٩٠ - ويساورني بالغ القلق إزاء الهجمات الأخيرة التي شنَّها كل من حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية. وتمثل الهجمات التي استهدفت وزارات رئيسية في مقديشو محاولات واضحة لتقويض مسيرة الصومال نحو إرساء السلام والاستقرار. ولا تثبط هذه الأعمال عزيمة الصوماليين والسلطات الحكومية وستظلُّ الأمم المتحدة واقفة إلى جانبهما تواصل تقديم الدعم لاستعادة قدرة الوزارات على العمل وتعزيز الأمن. وسعيا للحد من تهديد حركة الشباب وقدراتها، سيكون من الهام تنفيذ هيكل الأمن الوطني في مقديشو وفي جميع أنحاء البلد مع إرساء آليات قيادة وتحكم واضحة ودفع مرتبات قوات الأمن. ومن الهام أيضا إيجاد مناخ من الثقة العامة والمساءلة بين السلطات الحكومية وقوات الأمن والسكان المدنيين.

٩١ - وإني أرحب بالزيارة التي قامت بها إلى مقديشو في ٨ أيار/ مايو لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، والتي نظرت خلالها في جملة مسائل، منها مسألة إدارة الأسلحة والذخائر. وأشجع الحكومة الاتحادية على إقرار مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي هو قيد الاستعراض.

٩٢ - ولا يزال ارتفاع عدد الأطفال الذين يجري تجنيدهم قسرا على يد حركة الشباب أمرا يثير الجزع. وتبرز حاجة ملحة إلى تعزيز الإطار القانوني بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف ومكافحته ودعم إعادة إدماج الشباب من المقاتلين المسرحين والشباب المعرَّضين للمخاطر على مستوى المجتمعات المحلية لمنعهم من الانضمام إلى هذه الجماعة. وبوسع النساء أيضا أن يضطلعن بدور بالغ الأهمية في تحفيز التسريح الطوعي لعناصر حركة الشباب.

٩٣ - ويجري حاليا استعراض شامل ومستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لدراسة الظروف المواتية للنجاح وإرشاد الحوار الاستراتيجي مع الدول الأعضاء بشأن فعالية المكتب. وسيركز الاستعراض على المسائل المتعلقة بإدارة البعثة ودعمها، مع التوفيق بين الطلبات المتعارضة من مختلف العملاء، واستعراض خطوط المساءلة، وتحديد استراتيجية خروج قابلة للتنفيذ، وتحديد نماذج أداء أفضل. وسيدرس ى الدعم الذي سيقدمه المكتب في تحقيق الرؤية الاستراتيجية والمتكاملة لممثلي الخاص في الصومال. وفي الوقت نفسه، يعتريني القلق إزاء انخفاض مستويات تمويل الصندوقين الاستئمانيين لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، وأناشد الدول الأعضاء أن تنظر في تقديم تبرعات إلى الصندوقين.

٩٤ - ولا يزال الاعتماد المفرط على إيصال الشحنات جوا يستنزف موارد مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ولا يمكن أن يستمر. ولذلك، أشجع الوحدات على إيلاء الأولوية لفتح واستخدام طرق الإمداد الرئيسية، وخاصة الطرق ذات الأهمية البالغة لتحسين الحالة الإنسانية، مما قد يشمل البضائع التجارية الضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين، والطرق ذات الأهمية الحيوية لتوفير الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٩٥ - ويساورني القلق لأن النزاع لا يزال يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين. كما أنني ما زلت أشعر بقلق شديد إزاء حجم الاعتداء الجنسي والاعتداءات الجنسية على الفتيات والنساء وإزاء استمرار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأرحب بتأييد مجلس وزراء الحكومة الاتحادية لمشروع قانون مكافحة الجرائم الجنسية — وهو معلم على طريق حماية النساء في البلد - وأشجع البرلمان على اعتماد هذا المشروع ليكون قانونا على وجه السرعة. وإضافة إلى ذلك، ما زال يقضُّ مضجعي العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ما فتئ يطال النساء والفتيات، ولا سيما اللواتي يعشن في مستوطنات المشردين داخليا، وأدعو الحكومة الاتحادية وشركاءها إلى زيادة التدابير الوقائية والتعجيل بها لكفالة أن تعيش النساء والفتيات الصوماليات حياتهن في أمان وكرامة. وأحث أيضا قوات الأمن الوطنية الصومالية على توحيد جهودها والقيام بدور رائد في حماية المدنيين من المعاناة.

٩٦ - وما فتئت أفريقيا تتحمل العبء الأكبر للصدمات المناخية. ولقد شرَّد الجفاف الذي لم يسبق له مثيل وامتدَّ لأكثر من أربعة مواسم متعاقبة شحيحة الأمطار ما يقرب من ١,٦ مليون شخص منذ بداية عام ٢٠١٧، أساسا من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية. ومنذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن، زاد التشرد الداخلي أكثر من ثلاثة أضعاف. ويوجد حاليا ٢,٦ مليون مشرد داخليا في الصومال، مما يشير إلى الانخفاض الشديد جدا لمعدل العودة إلى المناطق الأصلية. ولقد جعلت المستويات القياسية لهطول الأمطار في عام ٢٠١٨ الصومال لا تخرج من الجفاف إلا لترى الفيضانات تبرز مكامن ضعف أخرى. وتستدعي الأزمة الحادة في عام ٢٠١٧ وحالات الطوارئ المفاجئة في عام ٢٠١٨ تدخلات طويلة الأجل لمعالجة أسباب الضعف المزمن في الصومال. ويهدف الإطار الجديد للتعافي والقدرة على الصمود الخاص

بالصومال إلى حشد الدعم من أجل بناء مقومات المناعة والحلول الدائمة للصدمات بفعل المناخ. ويُقدِّر هذا الإطار أنه سيلزم مبلغ ٨١٠ ملايين دولار على مدى ثلاث إلى خمس سنوات لتنفيذ التدخلات المحددة ذات الأولوية القصوى ووضع الصومال على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية للصومال تعاني من نقص التمويل بشكل كبير الذي لم تتلق منه سوى نسبة ٣٦,٥ في المائة. وتلح الحاجة إلى توفير الموارد للفترة المتبقية من العام.

٩٧ - وأتوجه بالشكر إلى كل من الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الشريكة في التنمية على ما تبذله من دعم متواصل لعملية بناء السلام وخطة بناء الدولة في الصومال. وعلينا أن نواصل تعزيز شراكتنا. وأود أن أثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لما تبديه من شجاعة وما تواصل بذله من تضحيات في الصومال.

٩٨ - وأود أن أشيد بممثلي الخاص، مايكل كيتينغ، ونائبَيه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وموظفيه، وبوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال، لما يقومون به من عمل جاد متواصل في ظلِّ ظروف محفوفة بالتحديات.

المرفق



DJIBOUTI
GULF OF ADEN
ETHIOPIA
KENYA
INDIAN OCEAN
SOMALIA
Djibouti
Saylac
Boosaaso
(Bender Cassim)
Ceerigaabo (Erigavo)
Hargeysa
Burco
(Burao)
Garoowe
Laascaanood
Gaalkacyo (Galcaio)
Dhuusamarreeb
(Dusa Marreb)
Beledweyne
Xuddur
(Oddur)
Baydhabo
(Baidoa)
Garbahaarrey
Jawhar (Giohar)
Muqdisho (Mogadishu)
Marka (Merca)
Bu'aale
Kismaayo (Chisimayu)
AWDAL
WOQOOYI
GALBEED
TOGDHEER
SANAAG
SOOL
BARI
NUGAAL
MUDUG
GALGUDUUD
HIRAAN
BAKOOL
GEDO
BAY
SHABELLE
DHEXE
SHABELLE
HOOSE
BANADIR
JUBA
DHEXE
JUBA
HOOSE
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10 UNITED NATIONS
December 2011
Department of Field Support
Cartographic Section